قاسم عطا: لم يكن أحد من العراقيين ليس بعثياً وأنا واحد منهم

غالبية العمليات (الإرهابية) تنفذ من قبل حمايات المسؤولين وبسيارات الدولة وبهويات الدولة وبأسلحة الدولة

بغداد / متابعة المدى

قال المتحدث الرسمي باسم عمليات بغداد ومكتب القائد العام للقوات المسلحة الفريق قاسم عطا انه سيتوارى عن الأنظار لتبوأ منصب آخر اكتفى بوصفه "رفيع المستوى"، مؤكدا في حديث إلى صحيفة "الشرق الأوسط" ان "الموقع لا يمكن الإفصاح عنه وسأتوارى فعلا عن الأنظار."

قاسم عطا الذي كان يحمل لقب الموسوي أثناء بدء عمله في العام ٢٠٠٧ متحدثا باسم "خطة فرض القانون" وبرتبة عقيد، أي انه ترقى أربع رتب في خمس سنوات وهي بالأصل تحتاج ١٦ عاما، اعترف انه كان جزءا من المؤسسة العسكرية وبعثيا في النظام العراقي السابق، موضحا "التحقت بالجيش العراقي الجديد عام ٢٠٠٤ وكنت قبلها وعقب سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ قد قدمت أنا ومجموعة من الضباط المهنيين ممن كانوا جزءا من المؤسسة العسكرية السابقة براءتي من حزب البعث، كما كتبت تعهدا بأن يديّ لم تتلطخا بدماء أبناء شعبي ويشهد الله أني لم أكتب في حياتي تقريرا ضد عسكري أو مواطن على الإطلاق. ولم أكتف بذلك بل أعلنت براءتي من البعث علنا أمام شاشات التلفزيون."

عطا الذي استثناه رئيس الوزراء نوري المالكي من قرارات اجتثاث البعث، أضاف "لم يكن أحد في زمن النظام السابق ليس بعثيا، الكل كانوا بعثيين وكنا اضطررنا للانتماء لحزب البعث، لكن بعد سقوط النظام مباشرة كانت الأجواء مفتوحة بين من يختار العراق وشعب العراق والعملية السياسية الجديدة وبين من يذهب باتجاه التخندق مع الإرهاب ومع أزلام النظام السابق."

كشف الناطق باسم عمليات بغداد، أن غالبية العمليات(الإرهابية) التي تقع في بغداد تنفذها حمايات المسؤولين وبسيارات الدولة وهوياتها، مبيناً انه تعرض لأكثر من ٥٠ محاولة اغتيال لكونه الناطق باسم عمليات بغداد.

وأضاف قاسم عطا أن "ملاك منصبي الحالي كمتحدث رسمي باسم قيادة عمليات بغداد هو رتبة عميد، ولكن نظرا لظروف المرحلة فإنني حتى بعد ترقيتي إلى رتبة لواء قبل أربع سنوات فقد بقيت في هذا الموقع. لكن الآن وبعد أن جرت ترقيتي إلى رتبة فريق فقد ارتأى القائد العام للقوات المسلحة أن يكلفني بموقع آخر. وقد سألني ماذا أريد وأي موقع يمكن أن تسلمه فأخبرته بأني جندي وحاضر لأي مهمة. ولم يفصح عطا عن الموقع الذي سيتبوأه بعد ترقيته، ومغادرته منصب الناطق باسم عمليات بغداد، قائلاً "لا يمكن الإفصاح عن الموقع الذي سأشغله، وسأتوارى فعلا عن الأنظار".

واكد عطا أنني "تعرضت لأكثر من ٥٠ محاولة اغتيال في شتى مناطق بغداد، كما وردت معلومات من خلال جهاز المخابرات أن هناك محاولة لاختطاف ابنتي. أما أشهر محاولات اغتيالي فكانت في مناطق أبو غريب، حيث حاول تنظيم القاعدة استهدافي وذهب مكاني ضابط آخر هو لواء مارد وتعرض لمحاولة الاغتيال ولكنه نجا منها."

ولفت الى أنني "لم أعرض أي اعترافات كمتحدث باسم عمليات بغداد فيما يتعلق بحماية (نائب رئيس الجمهورية طارق) الهاشمي. كانت عرضت الاعترافات من قبل وزارة الداخلية ولكني سئلت: هل القوات الأمنية ستلقي القبض على الهاشمي لو عثرت عليه في بغداد؟ قلت نعم تعتقله كونه مطلوبا للقضاء العراقي."

وأضاف عطا قائلاً "كنا نخطط مع وزارة الداخلية لعرض اعترافات أخرى لحماية الهاشمي من قبل وزارة الداخلية خلال ٧٢ ساعة، ولكن كان رأي القضاء العراقي تأجيل الاعترافات لحين إكمال الإجراءات التحقيقية.. وعلى صعيد المعلومات أحيانا يحصل عدم تنسيق بين الإعلام والداخلية، في البداية كنا نعاني من عدم التنسيق أيضا، ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وحتى ٢٠٠٩ لكن بعد ٢٠١٠ اختلف الأمر الآن، هناك تنسيق بين شتى الجهات."

وكشف المتحدث باسم عمليات بغداد بالقول "معلوماتنا الاستخبارية تقول - والتي كانت تتطابق مع معلومات الأميركيين - كان عدد تنظيم القاعدة العامل في العراق نحو ٣٣ ألف عنصر عام ٢٠٠٦، وعدد الانتحاريين الذين كانوا يدخلون إلى العراق عبر مختلف الحدود وصل إلى ١٠٠ انتحاري في الشهر، وعدد المواطنين الذين يقتلون طائفيا في العراق في نهاية ٢٠٠٦ في بغداد يوميا ١٨٠ جثة مجهولة.. عدد العمليات الإرهابية النوعية التي كانت تنفذ في بغداد أسبوعيا ٤٢٠ فعالية للعدو بينما فعالياتنا كقوات أمنية لم تتجاوز أسبوعيا ٢٠ إلى ٣٠ عملية.. كان عملنا الأمني شاقا، لم نمتلك أي معلومة استخبارية دقيقة.. القيادة والسيطرة كانتا بيد الأميركيين.. واعلن ان "القاعدة بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ كانت تسيطر على أكثر من ٦٥ في المائة من مناطق بغداد، وكانت صورة مخيفة،والحياة معطلة بشكل كامل في بغداد، والأسواق تغلق أبوابها في الساعة الـ٣ ظهرا، مناطق بغداد مقسمة طائفيا.. خلال ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ كان هناك دعم إقليمي لإرباك الوضع في بغداد وتحديات سياسية، تجاوزنا كل هذه المربعات، وأهم مربع فيها هو المربع الطائفي ووجهنا ضربات موجعة لتنظيم القاعدة."

وأفاد عطا بأن "هناك مسؤولين آخرين بعد الهاشمي متورطون بعمليات إرهابية وسيأتي دورهم. أما في ما يتعلق بقضية حمايات المسؤولين فنحن حتى اليوم نلقي القبض يوميا على المزيد من حمايات الهاشمي وما أريد قوله هنا وبشكل صريح أن غالبية العمليات (الإرهابية) تنفذ من قبل حمايات المسؤولين وبسيارات الدولة وبهويات الدولة وبأسلحة الدولة، وهذا ما صار بعد أن ألقينا القبض على حمايات الهاشمي."

حزب الدعوة: لا نعرف لماذا التقى علاوي بالسفير الإيراني

بغداد / المدى

انتقد حزب الدعوة الإسلامي،أمس الخميس، الحديث عن اللقاء الذي تم بين بين زعيم القائمة العراقية والسفير الإيراني في بغداد في الوقت الحالي، وطرح تساؤلات بشأن هدف اللقاء، فيما أعرب عن أمله في ألا تدخل العلاقة بين الطرفين ضمن المساومات السياسية أو تبنى على حساب الشعب العراقي.

وقال القيادي في حزب الدعوة وليد الحلي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "ائتلاف دولة القانون لا يعرف معنى لقاء زعيم القائمة العراقية إياد علاوي للسفير الإيراني حسن دنائي في الوقت الحالي".

وأعرب الحلي عن أمله في "ألا تهدف هذه الزيارة إلى بناء أي نوع من العلاقات على حساب الشعب العراقي وألا تدخل في المساومات أو الولاء السياسي"، مشدداً على "ضرورة أن تلتزم الكيانات السياسية كافة باحترام سيادة العراق وأن تكون علاقاتها مع دول الجوار جيدة، لكن ليس بمستوى التدخل بشؤون البلاد الداخلية".

وكانت القائمة العراقية أعلنت، أن الهدف من لقاء زعيمها إياد علاوي المرتقب مع السفير الإيراني في العراق هو الحوار من أجل الارتقاء بالعراق من "التبعية" إلى علاقة متوازنة، مؤكدة في الوقت نفسه أن الجانب الإيراني هو من بادر بطلب عقد اللقاء.

فيما كانت المدى أول من كشف عن اللقاء الذي تم بين إياد علاوي والسفير الإيراني، حيث استحوذ الخبر على اهتمام وسائل الإعلام ومن قبله على النخب السياسية العراقية التي رأت فيه تطورا جديدا. حليف لرئيس الوزراء نوري المالكي أكد ما نشرته (المدى) بخصوص اللقاء الذي جمع السفير الإيراني حسن دانائي فر بزعيم العراقية إياد علاوي الاثنين الماضي، مبيناً أن وزير الاتصالات علي علاوي مهد للقاء من خلال حوارات مع المسؤولين عن الملف العراقي في طهران، كمكتب مرشد الثورة الإسلامية ورئاسة الجمهورية، مستبعدا أن يكون للاطلاعات الإيرانية (المخابرات)، دور بارز في التأثير على الشأن السياسي، كما كشف المصدر ذاته أن زعيم القائمة العراقية يعتزم زيارة إيران من اجل اللقاء مع المسؤولين الإيرانيين والتباحث معهم في الأزمة السياسية التي تعانيها البلاد والمنطقة العربية..

وكان زعيم العراقية قد أجرى الاثنين الماضي لقاء "سريا" مع السفير الإيراني برعاية النائب احمد الجلبي. ونقلت (المدى) عن مصادر مقربة من الاجتماع أن اللقاء انتهى إلى الاتفاق على وضع حلول لبعض المشاكل بين الطرفين والتمهيد للقاءات أخرى. وحسب المصادر فإن الاجتماع حضره وفد من العراقية بينهم صالح المطلك نائب رئيس الوزراء، وعلي علاوي، فضلا عن النائبين حسين الشعلان وحسن شويرد.

وكان علاوي أكد (في ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٢) أن السفير الإيراني في بغداد أبلغ قائمته أن اجتماعهما المرتقب سيعقد بعد عودة الأخير من طهران، مؤكداً أنه سيبحث مع السفير المخاوف "الحقيقية" من تدخلات بلاده.

وتزامن الإعلان عن اللقاء المرتقب بين علاوي والسفير الإيراني حسن دانائي فر مع إعلان الأخير (في ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٢)، عن زيارة قريبة لرئيس الحكومة العراقية نوري المالكي إلى طهران، وتسع زيارات رسمية أخرى سيقوم بها وزراء البلدين حتى نهاية آذار ٢٠١٢.

وكان قائد فيلق القدس الإيراني العميد قاسم سليماني أعلن في (٢٠ كانون الثاني ٢٠١٢) خلال ندوة تحت عنوان "الشباب والوعي الإسلامي"، بحضور عدد من الشباب من البلدان العربية التي شهدت ثورات ضد أنظمة الحكم فيها أن العراق وجنوب لبنان يخضعان لإرادة طهران وأفكارها، مؤكداً أن بلاده يمكن أن تنظم أي حركة تهدف إلى تشكيل حكومات إسلامية في البلدين، ما أثار سلسلة ردود أفعال منددة من غالبية الكتل السياسية العراقية، قبل أن تنفي إيران ما نسب لسليماني.

لتنظيم مشاركة المحافظات والأقاليم في صنع القرار ومراجعة القوانين

الأمم المتحدة تدعو إلى إنشاء مجلس اتحادي في العراق

بغداد / المدى

دعت الأمم المتحدة العراق إلى إنشاء مجلس الاتحاد ليكون رديفاً لمجلس النواب. جاء ذلك خلال مؤتمر لدائرة البحوث في مجلس النواب العراقي، بالتعاون مع مع بعثة الأمم المتحدة، لمساعدة العراق ومشاركة رؤساء اللجان النيابية وعدد من النواب وأساتذة جامعات ومفكرين حول الإطار الدستوري والقانوني لمجلس الاتحاد، وانتهى مساء أمس الاول، حيث دعا نائب الممثل الخاص للأمين العام في العراق للشؤون السياسية جورجي بوستن العراق إلى المباشرة بإنشاء مجلس الاتحاد، الذي نص عليه الدستور العراقي الجديد، ليكون مجلسا ثانيا ضمن السلطة التشريعية في البلاد.

وأشار إلى أنه بما أن هذا الكيان يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات فإنه سيكون مكملاً لمجلس النواب الذي يمثل الشعب العراقي، وذلك بهدف مراجعة القوانين التي يسنّها مجلس النواب، إضافة إلى المهام الأخرى، التي قد تسند إليه بموجب القانون الخاص به، مثل مراجعة أو تصديق ما يصدر من مجلس النواب أو السلطة التنفيذية.

وأوضح أن هذا المجلس، الذي سيضم ٣٦ عضوا من خلال تمثيل كل محافظة من محافظات البلاد الـ١٨ بنائبين عن طريق الانتخاب المباشر.. سيتيح تمثيل شريحة أوسع من المجتمع، بما في ذلك الجماعات والمكونات والمصالح، التي قد لا تكون عادة ممثلة في المجالس التشريعية، من خلال العملية الانتخابية، التي يتم من خلالها اختيار مجلس النواب أو المجلس الشعبي.

وأشار بوستن إلى أن "هناك اتفاقاً واسعاً بين القيادات السياسية العراقية على ضرورة تنفيذ المادة الدستورية رقم ٦٥ القاضية بتشكيل مجلس من أجل تعزيز وترسيخ الديمقراطية في العراق."

من جهته، أشار رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي إلى أن مجلس الاتحاد المزمع تشكيله يعدّ ضرورة تشريعية لاستكمال المنظومة الدستورية في البلد. وأضاف إن هناك العديد من القوانين التي لم تشرّع، ولابد من العمل على استكمال التشريعات "لنستطيع فعليا الالتزام بالدستور التزاما كاملاً، ويكون هناك إطار قانوني لتنظيم عمل المجتمع باعتبار أن الدستور هو القانون الأسمى، الذي يجب أن يتم العمل وفقه بدقة."

وأوضح أن "الدستور نصّ على تشكيل مجلس الاتحاد في مادتين دستوريتين، هما المادة ٤٨ ثم المادة ٦٥، التي أعطت صلاحية لمجلس النواب لتشكيل هذا المجلس بالتصويت عليه بالثلثين، وهو ما يشبه الإجماع، مما يؤكد على ضرورة أن يكون هناك توافق وطني عليه، لما له من تأثير مباشر على تدقيق القوانين قبل تشريعها بشكل نهائي".

أما النائب الأول لرئيس مجلس النواب قصي السهيل فقد أشار إلى أن مجلس الاتحاد يعدّ أحد المجالس، التي يفترض تشريعها، ليتم استكمال بناء السلطة التشريعية في البلاد.

وقال إن العراق ليس بجديد على الممارسة الديمقراطية، إنما يمتلك إرثا جيدا، حيث كان لديه بعد تشكيل الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ مجلس نيابي ومجلس أعيان "مما يعني أنها ليست ممارسة جديدة في العرف السياسي."

وأكد على ضرورة الإطلاع على التجارب العالمية في بناء المجلس ذي الغرفتين بالرغم من أن هذه التجارب ليست كلها ناجحة، إذ إن هناك مجالس تقليدية وأخرى متميزة.. مشيرا إلى أنه قد تم الاتفاق مع الأمم المتحدة على عرض هذه التجارب على السياسيين. وأوضح أنه بسبب عدم وجود مجلس رئاسة في الدورة الانتخابية الحالية، والذي كان له الحق في نقض القوانين، فإن الحاجة باتت ملحة إلى تشريع قانون مجلس الاتحاد، لكي ينظم آلية مشاركة المحافظات والأقاليم في تعزيز صنع القرار. يذكر أن المادة ٤٨ من الدستور العراقي الحالي تنصّ على:

تتكون السلطة التشريعية الاتحادية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد.

. أما المادة ٦٥ من الدستور حول مجلس الاتحاد فتنص على:

يتم إنشاء مجلس تشريعي يُدعى بـ (مجلس الاتحاد) يضم ممثلين عن الأقاليم، والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وينظم تكوينه، وشروط العضوية فيه، واختصاصاته، وكل ما يتعلق به، بقانون يسنّ بغالبية ثلثي أعضاء مجلس النواب.

وكان النجيفي قد أكد في الثاني والعشرين من أيلول (سبتمبر) الماضي على تفعيل المجلس الاتحادي خلال دورة البرلمان الحالية. وإثر ذلك، قالت اللجنة القانونية النيابية إن غالبية أعضائها متفقون على تفعيل قانون مجلس الاتحاد الوارد في الدستور العراقي كبديل عن مجلس السياسات المثير للجدل، بهدف حسم الخلافات بين قائمتي دولة القانون والعراقية حيال إقرار قانون الأخير

مساع لـ"فك العقد المستعصية" قبل المؤتمر الوطني

بغداد / المدى

يسعى قادة عراقيون إلى إنجاح المؤتمر الوطني الذي دعا إليه رئيس البلاد جلال طالباني بعد "فك العقد المستعصية" ومنها قضية نائب الرئيس طارق الهاشمي التي تفجرت بعد وقت قصير من الانسحاب الأميركي.

وتشهد البلاد أسوأ أزمة سياسية في أعقاب إصدار القضاء العراقي مذكرة اعتقال بحق الهاشمي ومساع لعزل نائب رئيس الوزراء صالح المطلك عن منصبه مما اجبر العراقية- التي ينتمي إليها السياسيان المذكوران- على مواصلة مقاطعة مجلس الوزراء.

وطلبت الداخلية العراقية رسميا من كردستان تسليم الهاشمي و١٤ من عناصر حمايته وفق مذكرات اعتقال قضائية. ويواجه الهاشمي تهمة قيادة فرق إعدام تستند إلى اعترافات تلفزيونية لرجال يقولون إنهم من حراسه الشخصيين.

وينفى الهاشمي المتواجد في إقليم كردستان التهم الموجهة إليه وكثيرا ما اتهم القضاء العراقي بأنه "مسيّس" وطالب بنقل ملفه إلى محاكم الإقليم لكن بغداد رفضت ذلك.

ويحاول مسؤولون عراقيون حل المسألة سياسيا لكن ائتلاف دولة القانون يرفض ذلك ويقول إن مسالة الهاشمي "قضائية" ولا تدخل في المؤتمر الوطني.

ويعقد طالباني سلسلة لقاءات- منذ عودته من ألمانيا حيث كان قد أجرى سلسلة فحوصات طبية- مع مسؤولين عراقيين.

واجرى طالباني لقاءات مع المالكي وعلاوي وكبار المسؤولين. كما اجرى اليوم مشاورات مع رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي.

وقال بيان رئاسي إن لقاء طالباني بالنجيفي جرى فيه "التأكيد على أهمية العمل المشترك والأخوي بين الأطراف السياسية لحل القضايا العالقة."

وقال إن الطرفين سلطا "الضوء على الخطوات المقبلة التي يجب اتخاذها من اجل فك العقد المستعصية وذلك لتهيئة الأجواء المناسبة لإنجاح المؤتمر الوطني."

وفي سياق متصل، قال طالباني بعد لقائه الامين العام المساعد للجامعة العربية أحمد بن حلي الذي يزور بغداد إن "الجهود متواصلة بين الأطراف لحلحلة المشاكل والوصول الى تفاهمات من شأنها توحيد الصف العراقي."

وأضاف طالباني في بيان أنه يواصل جهوده لعقد المؤتمر الوطني الذي من شأنه ان يضع خارطة طريق لمستقبل البلاد.

ويمكن لأمر اعتقال الهاشمي أن يؤجج التوتر الطائفي في العراق في أعقاب انسحاب القوات الأميركية كما يضع الاتفاق الهش لتقاسم السلطة في خطر.

وبالتزامن مع انسحاب آخر القوات الأميركية من العراق اشتدت حدة الصراع السياسي بين المالكي ومنافسيه في الاتفاق الهش لتقاسم السلطة.

وكان طالباني قد دعا مؤخرا إلى عقد مؤتمر وطني يهدف لتهدئة الأجواء وحل الأزمة السياسية في البلاد.